بالوصية مخرج جزء الوصية اي الجزء الموصي كثلث اوربع اوسبع
حال كونه اصل مسئلة في عمل المناسخة واخرج من مخرج
الوصية الجزء الموصي به للموصي له والباقي من مخرج الوصية
بعد اخراج جزء الوصية منه حال كونه مقدرا مسئلة الورثة
التي صححتها اولا بالسهام لما مر الاولى التي تعرض
على ثانية عمل المناسخة في العرض فتعرض باقي المخرج بعد الوصية
على مسئلة الورثة ان انقسم عليها صحت الوصية والمسئلة
من المقام والا فان توافقا ضربت وفق المسئلة في المقام تخرج
الجامعة ومنه شيء في المقام اخذه مضروبا في وفق المسئلة
ومنه شيء في المسئلة اخذه مضروبا في وفق الباقي وان تباينا
ضربت المسئلة في المقام تخرج الجامعة ايضا ومنه شيء في المقام
اخذه مضروبا في المسئلة ومنه شيء في المسئلة اخذه مضروبا
في الباقي مثال الانقسام اوصى بالثلث ومات عن ابنين
فالمسئلة من اثنين والمخرج ثلاثة وباقيه اثنان منقسمان
على المسئلة فالجامعة من المخرج فاعط الموصي له بالثلث
واحدا ولكل ابن واحدا ومثال الموافقة اوصى بالثلث ومات
عن اربعة بنين فالمسئلة اربعة والمخرج ثلاثة وباقيه
اثنان موافقان للاربعة بالنصف فاضرب اثنين في الثلاثة
بستة هي الجامعة فللموصى له واحد في اثنين باثنين ولكل
واحد ابن واحد بواحد ومثال المباينة وهمة بالثلث مع ثلاثة بنين
فالمسئلة ثلاثة والمقام ثلاثة وباقيه اثنان مباينان
للثلاثة فاضرب المسئلة في المقام تخرج الجامعة تسعة فللموصى
له واحد من المقام مضروب في المسئلة بثلاثة ولكل ابن واحد
من المسئلة في الباقي باثنين فان كان الزائد الوصية الاولى في
الوصية بجزء مسمى واحد كان او اكثر كنصف وثلث مفترضا

او

او اصم نحو بجزء من احد عشر وله ورثة فللعمل طريقان الاول
في الجواهر تصحح فريضة الميراث ثم تجعل جزء الوصية من حيث
تنقسم على اصحاب الوصايا فريضة برأسها وتخرج الوصية وتنظر
الباقي من فريضة الوصية فان كان ينقسم على فريضة الورثة
فبها ونعمت وان لم ينقسم نظرنا بينهما واعتبرنا احدهما بالاخر
فان تباينا ضربنا فريضة الورثة في فريضة الوصية فما انتهى
اليه الضرب منه تصح الوصية والفريضة وان توافقا تجزء وزدنا
ذلك الجزء من فريضة الورثة في فريضة الوصية ومنه تصح
الطريق الثاني ان تخرج من مخرج الوصية الجزء الموصي به
وتفرض الباقي على مسئلة الورثة فان انكسر عليها فرد على
الفريضة مثل نسبة الواحد للمقام الذي قبله مقام الوصية
فما اجتمع تصح الفريضة والوصية منه فان كانت بالثلث فرد
على المسئلة نصفها وان كانت بالربع فرد عليها ثلثها وان
كانت بالربع وفرد عليها بالخمس فرد عليها ربعها وهكذا
الى العشرة فان كانت بجزء من احد عشر فرد عليها عشرها وان كانت
بجزء من اثني عشر فرد جزء من احد عشر ثم كذلك وان كانت
بالنصف فرد عليها مثلها لان النصف هو اكبر الاجزاء وادخلها
وقبله الواحد فحملنا سهام الفريضة وزدنا عليها مثلها وقال
ابن يونس اختلف في ترتيب حساب الوصايا فقيل نجعل اصل
الفريضة المخرج الذي تقوم منه الوصايا بانفسه وتقسم سابقي
بينة الورثة ان انقسم والا ضربت حتى يصح الباقي بينهم
وهو الاحسن والاسهل وقيل تصح الفريضة بعيرها وتجعل
عليها بقدر الوصية من جميعها والمرجع واحد كثلاثة بنين
واوصى بثلث ماله ونصفه واجازها الورثة ومخرج النصف
والثلث ستة للنصف ثلاثة وللثلث اثنان يبقى واحد

مخرج الوصايا

Copyright King Saud University